

الجيش يمشط جبال أولاد عنتر في المدينة

علمت "النهار" من مصادرها المطلعة: أن قوات الجيش الوطني الشعبي، قامت خلال هذه الأيام بعملية تمشيط واسعة النطاق على مستوى منطقة "أولاد عنتر"، التي تبعد عن عاصمة ولاية المدينة بـ 85 كم جنوبي المدينة، وحسب مصادر "النهار": فإن هذه العملية جاءت بعد ورود معلومات حول تحركات بقايا عناصر الجماعات الإرهابية، لتذكير: فإن قوات الجيش قد تمكنت منذ حوالي شهرين بذات المنطقة، من اكتشاف مخابئ كان يستعملها الإرهابيون.

حسام أيمن

مطعم الهلال يستقبل أكثر من 40 عائلة يوميا ببني سليمان

استقبل أمس، مطعم الهلال الأحمر الجزائري بدائرة بني سليمان شرق المدينة في اليوم الثاني من شهر رمضان الكريم عشرات العائلات المعوزة للظفر بوجبة إفطار ساخنة، حيث نال هذا العمل الخيري إعجاب المواطنين خاصة أن العائلات الفقيرة غير محرومة من مائدة رمضان طيلة الشهر. وحسب مسؤول الهلال الأحمر ببني سليمان السيد برجم الربيع فإنه كما جرت العادة يستقبل المطعم في كل شهر رمضان أكثر من 60 عائلة تقوم بأخذ الوجبات الساخنة بالإضافة إلى عابري السبيل الذين يقومون بالإفطار داخل المطعم وسط جو عائلي تسوده الإخوة والتعاون بين المتطوعين.

● عيسى. ب

أكثر من 15 ملحقاً للتكوين المهني تنتظر الاعتماد بالمدينة

إلا للتكوين المهني والتمهين، بفعل غياب التجهيزات والمعدات اللازمة، وغياب الإطار المكون المدمج في منصب مالي دائم يدفعه الى العمل براحة واكثر فاعلية، وتحول تصنيف هذه الهياكل كفروع منتدية للتكوين كالية محلية، إلى ثقل يرهق كاهل وميزانية المراكز التابعة لها على الرغم من جاهزيتها لأن تصبح ملحقات مستقلة لها كينونتها التسييرية والمالية، فمركز التكوين بمدينة المدية يؤطر من جملة ما يؤطر الفروع التكوينية بكل من وامري وسي المحجوب وتمزقيدة وغيرها، على الرغم من جاهزيتها، لأن تصبح ملحقات مستقلة تشتغل بطاقتها التكوينية الكاملة، بعيدا عن البركولاج الذي أتعب القائمين على قطاع التكوين المهني بالمدينة ويهدد أنشطته.

● م. سليمان

ما تزال وضعية عديد الهياكل التي أنجزت منذ مدة أو تلك التي لم يمض على إنجازها إلا زمن قصير برسم تأهيل الهياكل القاعدية لقطاع التكوين المهني بولاية المدية، خارج دائرة التفعيل على الرغم من الملايير الضخمة التي انفقّت على إنجاز بعضها أو ترميم بعضها الآخر، وبقيت هذه الهياكل التي كان القائمون ينتظرون تصنيفها على الأقل كملحقات للتكوين المهني، لها موظفوها وميزانياتها التي تؤهلها للاستمرار في النشاط والتأطير التكوينيين بعيدا عن ارتهاؤها الى اليد العاملة التي تعتمد على آليات التشغيل المؤقت بما فيها آليات الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب التي لا يتعدى أجر الموظف فيها سقف الـ 3000 دج، وقد حولت الوضعية موضوع الحديث هذه المنشآت الى هياكل تصلح لكل شيء

غرض إنجاز البرامج السكنية والمرافق العمومية المعطلة الولاية يحصلون على الضوء الأخضر للمشروع في نزع الملكية



أعطت الحكومة الضوء الأخضر لولاية 20 ولاية للمشروع في تنفيذ إجراءات نزع الملكية، لإنجاز مختلف البرامج السكنية والمرافق العمومية المعطلة منذ مدة، بسبب انعدام الأوعية العقارية، بعد صدور المرسوم التنفيذي المتضمن إلغاء تصنيف قطع أراض فلاحية وتخصيصها لإنجاز

سكنات ومرافق عمومية.

انتهت وزارتا الداخلية والجماعات المحلية، والفلاحة والتنمية الريفية من الإجراءات الخاصة بتحويل آلاف الهكتارات من طابعها الفلاحي إلى أراض لإنجاز مختلف البرامج السكنية والمرافق العمومية المجمدة منذ مدة بسبب انعدام الأوعية العقارية في 16 ولاية، من بينها الولايات الكبرى، وعلى رأسها ولاية قسنطينة التي استفادت لوحدها من 2099 هكتار، موزعة على 12 موقعا، 597 هكتار بمنطقة عين سمارة وحدها و590 هكتار بمنطقة لخروب و397 هكتار بمنطقة ديدوش مراد، والمساحة المتبقية موزعة على الأحياء الكبرى في الولاية، تليها ولاية سطيف التي استفادت من 942 هكتار، 529 هكتار بمدينة سطيف و193 هكتار بمدينة العلمة و120 هكتار بمنطقة أوريسيا، و100 هكتار بمنطقة أولاد صابر، ثم تليهما ولاية تبسة التي استفادت هي الأخرى من مساحة جد معتبرة تقدر بـ750 هكتار، 384 هكتار منها بمنطقة بولحاف الدير و347 هكتار بالحمامات و25 هكتار بمدينة تبسة. أما ولاية الجزائر فقد استفادت من 612 هكتار، 250 هكتار بمنطقة أولاد فايت، و70 هكتار بالدويرة و58 هكتار بجسر قسنطينة، أما المساحة المتبقية فهي موزعة على مناطق مختلفة كبراقى والكاليوس والحراش وخرايسية وبابا أحسن والسويدانية .

إضافة إلى ذلك فقد استفادت ولايات البليدة وتيارت وتيزي وزو وأم البواقي وجيجل وسكيكدة والمدينة ومستغانم والمسيلة ومعسكر وخنشلة وغليزان ووهران وعنابة وباتنة والشلف من مساحات مختلفة حسب احتياجات كل واحدة منها .

وللإسراع في العملية فقد كلف الوزير الأول أحمد أويحيى الولاية المعنيين بتنفيذ إجراءات نزع الملكية، وتوفير الاعتمادات الضرورية للتعويضات الممنوحة لفائدة المعنيين بنزع الأملاك العقارية والحقوق العينية العقارية لإنجاز مختلف البرامج السكنية والمرافق العمومية، لتدارك التأخر الكبير المسجل في انطلاق برنامج المليون سكن الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية للفترة 2010/2014

بعد الأحياء جاء دور الأموات



ينتظر مقاول من المدينة منذ ماي 2010 تأشير المراقب المالي على اتفاقية مشروع لتهيئة مقبرة بأعالي عاصمة الولاية، مقابل غلاف مالي قدره 500 مليون سنتيم. الغريب أن المقاول إياه حصل على أمر بالخدمة في سبتمبر من ذات السنة ثم أمرا بتوقيف الأشغال، ليكمل المشروع بعدها دون الحصول على أمر باستئناف الأشغال، والتي أنهاها في ديسمبر 2010. لكن بطل العجب بمعرفة السبب، وهو أن الصفقة منحت بالتراضي ودون استشارة تنافسية، وهو ما فتح فيه تحقيق من طرف المصالح المختصة مؤخرا، بناء على رسالة واردة من مجهول.

LES CRIMES EN HAUSSE À MÉDÉA

Peur sur la ville

Le nombre de crimes contre les personnes et les biens ne cesse de croître dans la wilaya de Médéa. A titre d'exemple, la localité d'Ouzera, à 7 km du centre-ville du chef-lieu de wilaya, a connu ces derniers mois une recrudescence des vols par effraction. Un appartement de la nouvelle cité LSP, à 50 mètres du siège de l'APC, a été récemment investi par des voleurs, en plein jour, dérobant dans leur descente l'équivalent de 25 mil-

lions de centimes de bijoux. Le propriétaire d'une douche publique, dans la même localité, a fait l'objet d'un vol, en plein jour, de plus de 200 millions de centimes. Dans le même sillage, du matériel informatique a été dérobé de l'établissement d'enseignement moyen.

Les banlieues et les nouvelles cités payent la rançon de cette nouvelle tendance ; des sources sûres font savoir que plusieurs habitations de la nouvelle cité

faisant face au pôle universitaire (à un kilomètre du centre-ville de Médéa) ont été cassées en plein jour, au grand dam des habitants et des services de sécurité. Les habitants réclament plus de sécurité, plus de patrouilles et plus de rigueur dans l'aspect coercitif, et ce, pour dissuader les voleurs. Les chiffres communiqués par la Gendarmerie nationale sont révélateurs. On peut constater une évolution des crimes et délits commis durant

la période allant de janvier 2011 à mai de la même année, avec une augmentation de 76 affaires par rapport à la même période de 2010. Les statistiques font état, pour cette période, de 484 affaires impliquant 613 personnes dont 87 ont été placées sous mandat de dépôt et 526 laissées en liberté provisoire pour des délits concernant, pour la plupart, des coups et blessures volontaires, vol et destruction de biens d'autrui. *M.Abdelli/A.Teta*